الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية: 2023-2027
الدورة العادية الثانية

محضر جلسة

لجنة الصّناعة والتّجارة والثّروات الطبيعية والطاقة والبيئة

عدد 17

06 جوان 2024

❖ تاريخ الاجتماع: الخميس 06 جوان 2024

❖

❖ جدول الأعمال:

❖ * الاستماع إلى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وإلى كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، حول الاستراتيجية الوطنية للطاقة.

❖ الحضور:

- الحاضرون: 07
- المعتذرون: 03
- الغائبون: 00
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 11

❖ بداية الجلسة: س 10 و20 دق رفع الجلسة: س 13 و30 دق.

❖ استئناف الجلسة: س 14 و40 دق رفع الجلسة: س 18 و30 دق.

أعمال اللجنة

عقدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة يوم الخميس 06 جوان 2024 خصصتها للاستماع إلى ممثلي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وإلى ممثلي كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، حول الاستراتيجية الوطنية للطاقة.

❖ الجلسة الصّباحية

في مفتتح الجلسة، رحّب رئيس اللجنة بممثلي الاتحاد التونسي للصّناعة والتجارة والصّناعات التقليدية، معتبرا أن الاستماع إليهم هو فرصة للتداول حول الاستراتيجية الوطنية للطاقة، والدفع نحو التسريع في استكمال الإجراءات الضرورية والعمل على تذليل العوائق والصعوبات المعطلة لتجسيد هذه الاستراتيجية، وتفعيل دور القطاع الخاصّ في مرافقة مسار الانتقال الطاقي في تونس، لتعزيز الانتعاش الاقتصادي في ظل التحدّيات الرّاهنة.

واستعرض ممثلو الاتحاد التونسي للصنّاعة والتّجارة والصّناعات التقليدية في بداية مداخلتهم ملامح الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي التي انطلق الاعداد لها منذ سنة 2015 حين تمّ تحيين المخطط الشمسي التونسي لسنة 2012 وفقًا للتوجّهات الاستراتيجية الجديدة للبلاد، إذ اعتبروا أن تونس تهدف إلى إنتاج 35% من الطاقات المتجدّدة في أفق 2030 خاصّة من الطاقة الفوتوفولتائية ما يقابل 4850 ميغاواط، موضحين في هذا السياق أن إنتاج الشركة التونسية للكهرباء والغاز يبلغ في الوقت الحالي ما يقارب 6500 ميغاواط، وفي أفق سنة 2035 سيبلغ إنتاج الخليط الطاقي حوالي 50 % بما يعادل 5800 ميغاواط وفي سنة 2050 حوالي 16000 ميغاواط.

وأوضحوا أنّه تم استكمال كل الإجراءات الخاصّة بإنتاج 500 ميغاواط من الطاقة الشمسية الفوتوفولتائية، وهي موزعة بنسبة 50 ميغاواط بتوزر، و50 ميغاواط بسيدي بوزيد، و100 ميغاواط بالقيروان، و100 ميغاواط بقفصة، و200 ميغاواط بتطاوين. بينما انطلقت وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة في طلب العروض في موفى شهر ماي من السنة الجارية، بضمان أسعار مشجعة، لإنتاج حوالي 1000 ميغاواط، مع العلم أنه وقع إلى حدّ الآن تركيز حوالي 600 ميغاواط. كما أفادوا أنه تم استكمال كل الدراسات الضرورية للانطلاق في الأشغال في نهاية العام الجاري وبداية سنة 2025.

وعلى صعيد الهيدروجين الأخضر، فقد أفاد ممثلو الاتحاد التونسي للصنّاعة والتّجارة والصّناعات التقليدية أنّه تمّ الإعلام بالاستراتيجية الوطنية في أكتوبر الماضي، مبيّنين أن تونس تستهدف إنتاج حوالي 8.3 مليون طن في أفق سنة 2050 وهو ما يتطلب تركيز 130 جيغاواط من الطاقات المتجدّدة، ويحتاج إلى تخصيص حوالي 200.000 هكتار من الأراضي لإنجاز المشروع، الذي سيوفّر طاقة تشغيلية تقدّر بـ 472.000 موطن شغل من جميع الأصناف، واستثمارات في حدود 120 مليار أورو، معتبرين أنه مشروع مهمّ لتونس لتطوير مواردها المالية من العملة الصعبة بما ينعكس إيجابيا على النموّ الاقتصادي، حيث سيتم الانطلاق فيه حال استكمال الدّراسات اللازمة وتركيز البنية التحتية الضرورية التي ستستغرق حوالي الخمس سنوات، ويندرج في إطار تثمين المميزات المناخية للبلاد التونسية وموقعها الجغرافي ويعزّز استخدام الطاقات النّظيفة في إنتاج الكهرباء وقطاع النّقل والنّسيج الصّناعي. كما سيساهم ذلك في تخفيض التكلفة على المنتجين الصناعيين وبالتالي التحسين في هامش المنافسة، إلى جانب التقليص من الإفرازات الكربونية.

واعتبر ممثلو الاتحاد التونسي للصنّاعة والتّجارة والصّناعات التقليدية أنه لا بديل للمؤسّسات الصناعية عن الانخراط في الاستثمار في الطاقات البديلة سواء كانت منتجة من العوامل الطبيعية كالشمس والرياح أو من الهيدروجين الأخضر، كما أبرزوا أنّهم على اتّصال مباشر بوزارة الصناعة والمناجم والطاقة سواء من خلال مواكبة الندوات أو بالحوار والتفاعل لإيجاد الحلول من أجل التسريع في إنجاز المشاريع الطاقية، مع الدّعوة إلى التقليص من عدد التراخيص والتّخفيف من الإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تفتح الآفاق أمام الباعثين الخواص وبأسعار تفاضلية يستفيد منها المستثمر والمصنّع وتعود بالنّفع على الدّولة التونسية من حيث تقليص آجال إنجاز المشاريع المبرمجة.

كما دعوا إلى ضرورة التّنسيق مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز من أجل حسن استغلال الشبكة والإمكانيات المتاحة لتفادي مناطق الضغط العالي التي لا تتحمل سعتها تخزين الطاقة التي ينتجها الخواصّ، ولذا وجب استشارتها حول المناطق ذات الضّغط المنخفض لتركيز محطات انتاج الطاقة لفائدة المستثمرين في المجال، والشركة قادرة على توجيه الباعثين بما يتوفر لديها من كفاءات مهنية عالية.

وتمحورت أغلب تدخّلات النّواب حول الاستراتيجية الوطنية لإنتاج الطاقة وأسباب تعثّرها رغم أهمّيتها باعتبارها من أوكد الأولويات للدّولة التونسية، كما تمّت ملاحظة أن اللجنة لم تتلقى إلى حد الآن هذه الاستراتيجية عبر القنوات الرسمية ولم تعرض عليها للتداول فيها إلا من خلال الاستماع إلى بعض الهياكل المهنية.

وفي نفس السياق، أشار أحد أعضاء اللجنة إلى صعوبة تحقيق الأرقام والنتائج المبرمجة في الاستراتيجية، نظرا للتعقيدات الإدارية وصعوبة الحصول على الأراضي المعدّة لبعث المشاريع الطاقية من قبل وزارة الفلاحة، وبالتالي تصبح مشاريعا معطلة مثل عديد المشاريع في قطاعات مختلفة. مشيرا إلى المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرّخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلّق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصّة، الذي من شأنه أن يحلّ الإشكال مع وزارة الفلاحة التي أمضت على الاتفاقية لإنجاز محطّات إنتاج الطاقة.

كما تساءل حول دواعي تخلّي المستثمرين الأجانب عن عديد لزمات إنتاج الطاقة لتعاد برمجتها لفائدة أطراف أخرى، ملاحظا ضعف الاستثمارات من قبل الباعثين التونسيين الخواص في مجال إنتاج الطاقات البديلة وأسباب العزوف، وتوجّه الدّولة إلى تشجيع المستثمر الأجنبي بإسداء عديد التسهيلات والامتيازات الجبائية دون التنصيص في كراسات الشروط على توفير بطاريات تخزين الطاقة، مقابل ضعف البرامج المعدة للتصدير وغياب الدّراسات الخاصة باستغلال السّدود لتوليد الطاقة، معربا عن أمله في عرض هذه الاتفاقيات على أنظار اللجنة للتداول فيها على غرار اتفاقيات قطاع المحروقات.

وفي نفس السياق أكد أحد النواب على ضرورة تشجيع المستثمر التونسي الذي سيساهم في خلق الثروة، حيث سيتولى خلاص الآداءات والضرائب، وسيعزّز الطاقة التشغيلية للكفاءات التونسية، ممّا يحفّزه على تطوير استثماراته ومعاضدة جهد الدولة التنموي، خلافا للمستثمر الأجنبي، متسائلا في نفس الوقت حول القدرة التنافسية لإدارة المشاريع الكبرى من قبل الباعثين الخواص وعن النقائص والعوائق التي يمكن لمجلس نواب الشعب أن يساهم في تذليلها والحدّ منها، خاصة فيما يتعلّق بالمسائل التشريعية والترتيبية.

وتطرّقت عديد التدخلات إلى تعقّد الإجراءات الإدارية والأطر القانونية التي تعيق الحصول على التّراخيص الضرورية لبعث مشاريع إنتاج الطاقات البديلة من قبل المستثمرين التونسيين الخواصّ، إلى جانب صعوبة الحصول على التمويل البنكي رغم الآفاق الربحية الواعدة للقطاع، في مقابل التسهيلات والحوافز التي ترصد للمستثمر الأجنبي.

كما تمّت الإشارة إلى إشكالية محدودية طاقة تخزين الشركة التونسية للكهرباء والغاز وعدم قدرتها على استيعاب الإنتاج الطاقي لمختلف المشاريع المبرمجة التي تفوق بأضعاف مستويات التخزين المتاحة، خصوصا أنها ملزمة بشراء كلّ المنتوج بحسب التعاقدات المبرمة في إطار نظام اللزمات.

وقد بين ممثلو الاتحاد التونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التقليدية أنّ العديد من الشركات التونسية الخاصة منتصبة في مجال إنتاج الطاقات البديلة وتواجه الكثير من الصّعوبات الإدارية والإجرائية والمالية، غير أنها في المقابل اكتسبت الخبرة والتجربة، معتبرين أنه حان الوقت لتكريس كل الجهود من أجل الانطلاق الفعلي في إنتاج الطاقات النّظيفة خاصّة أن تونس تتميز بإمكانيات مناخية متنوعة وكفاءات بشرية في مختلف التخصّصات يشهد لها بالحرفية العالية، وهي على رأس كبرى الشركات العالمية المتخصّصة في إنتاج الطاقة وفي مختلف البلدان، إذ هم من أنجزوا الدّراسات وراسلوا وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة وتحصّلوا عل التراخيص من وزارة الفلاحة ووزارة التجهيز والإسكان وغيرها من الإجراءات كالإعداد الفنّي والتقني، وقد لاحظوا أنهم بصدد التجمّع في شركات لتوحيد الجهود، معتبرين أنّ إنتاج 100 ميغاواط من الطّاقة ليس بالأمر الهيّن على الشركات النّاشئة خاصّة من حيث التمويل، داعين البنوك التونسية إلى مزيد تشجيعهم بتيسير عملية الاقتراض خاصّة منها طويلة المدى نظرا لمردودية القطاع وربحيته، في حين يجد المستثمر الأجنبي كامل التشجيع والدّعم الإداري والمالي والدّيواني من دولته للاستثمار في الطاقات المتجدّدة.

ولاحظ ممثلو الاتحاد التّونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التقليدية طول الإجراءات التي يستغرقها الإعداد لبعث مشاريع إنتاج الطاقة، مستدلين على ذلك بمشروعي إنتاج الطاقة في ولايتي القيروان وقابس بقيمة 100 ميغاواط لكل منهما، حيث استغرق الحصول على التراخيص ما يقارب الأربع سنوات، وسيتم بعث المشروعين في مدى أشهر قليلة، وبالتالي سيقيمان الدّليل على قدرة الباعثين الخواصّ على تخطّي مختلف العوائق والصّعوبات وإنجاز مثل هذه المشاريع.

وقد أشار أحد أعضاء اللجنة إلى أنه خلال مناقشة ميزانية الدّولة لسنة 2024 تمّ إقرار الترفيع في المعاليم الدّيوانية على استيراد اللاقطات الشمسية من الصّين، وكان تعليل ذلك من قبل ممثل الحكومة بحماية الشركات المصنّعة في تونس ودعم قدرتها التنافسية لمجابهة الصّناعات الوافدة.

وردّا عن الاستفسار المطروح حول هذا الإشكال الذي يتسبّب في رفع التكلفة عن المنتج والمستهلك على حدّ السّواء، أفاد ممثلو الاتحاد التّونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التقليدية أن التعليل بحماية الشركات الوطنية المصنّعة للاقطات الشمسية غير مقنع، باعتبار أنّه لا توجد شركات بأتم معنى الكلمة تقوم بالتصنيع

التامّ لمختلف مكونات اللاقطات وإنما في أغلبها تقوم بمجرّد التّجميع والتركيب. كما لاحظوا أن منافسة الصينيين في التصنيع مسألة صعبة وشبه مستحيلة لأنهم استثمروا في هذا المجال أموال خيالية بالإضافة إلى التجربة الكبيرة والكفاءة العالية.

وعلى صعيد آخر، أبدى أحد النواب استغرابه من الاستثمار في تحلية مياه البحر وتخصيص أراض شاسعة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، ممّا يتسبّب في استنزاف المخزونات المائية والحال أن البلاد تعاني من نقص في الموارد المائية، مع التأكيد على أنه لو تمّ توظيفها في الإنتاج الفلاحي لساهمت في تحقيق الأمن الغذائي وكانت مردوديتها أفضل، كما اعتبروا أن تركيز محطات تحلية المياه وإعادة الأملاح المستخلصة إلى البحر يمكن أن تتسبّب في الإضرار بالنّظام البيئي والاخلال بالتوازن الإيكولوجي.

كما تساءل أحد أعضاء اللجنة حول موضوع عدادات الطاقة الشمسية التي نفذت منذ صائفة 2022 ولم تتمكّن الشركة التونسية للكهرباء والغاز من اقتناء عدادات جديدة نظرا لتعطل طلب العروض، ممّا تسبب في أزمة حادّة نجم عنها إفلاس عديد الشركات وإغلاق أبوابها، وتمّ الاتفاق بين وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة والشركة التونسية للكهرباء والغاز وغرفة إنتاج الطاقة الشمسية بالاتحاد التّونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التقليدية على اختيار شركة خاصّة تتولّى اقتناء العدادات، وقامت الغرفة بتكليف Remix Maintenance et Services Industriels بهذه المهمّة، حيث قامت باقتناء آلاف العدادات من شركة Sagemcom التي تمّ بيعها إلى شركات إنتاج الألواح الشمسية بضعف السّعر، متسائلا عن علاقة هذه الشركة بالاتحاد التّونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التقليدية، وعن الدّواعي خلف غلق هذه الشركة أبوابها بعد إتمام الصّفقة.

وجوابا عن جملة هذه التّساؤلات، أفاد ممثل الاتحاد أنه ونظرا لتعطل عديد الشركات المنتجة للطاقة، وبسبب صعوبة اقتناء العدادات نتيجة تعقد الإجراءات الإدارية، رأت الشركة التونسية للكهرباء والغاز وبالتشاور مع وزارة الصناعة والمناجم والطاقة تكليف غرفة إنتاج الطاقة الشمسية بالاتحاد التّونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التقليدية بإنجاز هذه المهمّة عن طريق إحدى الشركات التي يقع عليها الاختيار حسب الشروط المتفق عليها، حيث تم الاتصال بالشركة التونسية للكهرباء والغاز التي أشارت بالتعامل مع شركة Sagemcom، وعلى اعتبار أنها شركة مصدّرة كليّا، رفضت عملية البيع، ولكنها أشارت بدورها على الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بالتّعامل مع شركة Remix وهي حريف لديها، وتمّت عمليات شراء العدادات بنفس أسعار الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

هذا، وقد أعرب ممثلو الاتحاد التّونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التقليدية عن استعدادهم للإسهام في النّهوض بالاقتصاد الوطني والعمل على إنجاح الاستراتيجية الوطنية للطاقات البديلة من أجل تحقيق الاكتفاء الطاقي، مطالبين في ذات الوقت بضرورة إجراء مراجعة معمّقة للتشريعات ونظام التراخيص وتعاون كافّة الأطراف المتداخلة من أجل إيجاد الحلول الكفيلة بتجاوز مختلف الإشكاليات العالقة.

❖ الجلسة المسائية

وفي مفتتح جلستها المسائية، رحب رئيس اللجنة بممثلي كنفدرالية المؤسّسات المواطنة التونسية، معتبرا أن حضورهم أمام اللجنة للاستماع إليهم حول الاستراتيجية الوطنية للطاقة مهمّ وبنّاء باعتبارهم شركاء في صنع القرار، وعلى اطلاع تامّ على مختلف الإجراءات والحيثيات فيما يخصّ إنتاج الطاقات البديلة وعلى دراية بالأسباب المعطّلة للانطلاق الفعلي في البرنامج الوطني للانتقال الطاقي.

وقد أفاد ممثلو كنفدرالية المؤسّسات المواطنة التّونسية أنهم أعدوا دراسة علمية في خصوص الاستراتيجية الوطنية للطاقة تضمنت عديد المقترحات التي يمكن أن تستعين بها وزارة الإشراف لتحقيق الانتقال الطاقي السلس، وبين أنه في مخطط الوزارة سنة 2015 كان من المبرمج بلوغ 30% من حاجيات الشركة التونسية للكهرباء والغاز في أفق 2030، بينما في السنة الماضية وقع تعديل النسبة لتصبح 35% أي ما يعادل 4800 مغاواط، وبرمجة 50% من حاجيات الشركة في سنة 2035 من الطاقات المتجدّدة، في حين أن ما تمّ تحقيقه على أرض الواقع لا يتجاوز نسبة 2,7 % في سنة 2023.

وتنفيذا لبرنامج الاستشارة الوطنية التي أعدّوها لمعاينة أسباب تعطل الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي وعدم التقدّم في تنفيذها حسب ما هو مخطط لها، بينوا أنهم أدّوا عديد الزيارات إلى مختلف جهات البلاد مثل جندوبة وقبلي وصفاقس وسيدي بوزيد حيث تم الاستماع إلى حوالي 370 شركة مختصة إلى جانب مشاركة عديد الخبراء الذين اشتغلوا على الميدان والأخصائيين الجامعيين، كما تمّ الاتّصال بعدد من الإدارات ذات العلاقة من ضمنها الشركة التونسية للكهرباء والغاز ووكالة التحكم في الطاقة ووزارة الإشراف، وفي استفسارهم حول مدى قدرة الشركة التونسية للكهرباء والغاز على تخزين ما زاد عن الحاجات الاستهلاكية المقدرة بـ 2300 ميغاواط يوميا من جملة الإنتاج الطاقي المتوقّع في حدود 4800 ميغاواط، بيّنوا أنّ الإجابات المطمئنة التي قدمتها الشركة التونسية للكهرباء والغاز لا تستقيم تقنيا، والحال أنه في عقود اللزمات تتعهّد الشركة بشراء كامل الإنتاج الطاقي. فإذا لم يقع تدارك الأمر سيقع استخلاص النسبة الزائدة عن طاقة التخزين

دون الاستفادة منها. ولاحظوا أن تخزين كامل الإنتاج الطاقي المقدر بـ 4800 ميغاواط يتطلب استثمارات من الشركة التونسية للكهرباء والغاز في حدود 1200 مليار.

وبناء على جملة المعطيات والبيانات المطروحة، اعتبروا أنّ الحديث عن إنتاج 4800 ميغاواط مبالغ فيه، ولا تتوفر الإمكانيات المادية والتقنية لاستيعابه، ولذا لابدّ من الاقتصار على هدف إنتاج 2500 ميغاواط حيث تم إمضاء لزمات إنتاج 500 ميغاواط ولم يقع تفعيلها إلى حدّ الآن، وما زاد عن هذه النسبة يصعب التعامل معه في الوقت الحالي، وبينوا أنه حسب كراسات الشروط الممضاة تمّ الاتفاق على التزام المنتجين بتوفير بطاريات لتخزين ما زاد عن طاقة استيعاب الشركة التونسية للكهرباء والغاز غير أن ذلك لم يقع تطبيقه.

وإضافة إلى هذه التعقيدات والإشكاليات، تطرح مسألة أسعار بيع الكيلواط من الطاقات المتجدّدة، حيث لاحظوا أن الأسعار المتّفق عليها لم تعد مجدية في أغلبها لأنها لم تكن مدروسة على أسس علمية وواقعية، معتبرين أن التقديرات الأقرب إلى الواقع والأكثر جديّة تتراوح بين 140 مليم و210 مليم للكيلواط، وبمقارنتها بأسعار البيع الحالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، بيّنوا أنه لا يوجد فرق يستدعي كل هذه النفقات والاستثمارات والبرامج الاستراتيجية.

كما اعتبروا أنّ دراسة تكلفة الانتاج التي تقدّر حسب الاستثمارات المرصودة في مقابل الأسعار المقترحة لبيع الطاقة المنتجة من الطاقات البديلة غير مجدية بالنسبة إلى الصّناعيين. خاصّة أنهم لاحظوا غياب الإرادة الفعلية من قبل وزارة الصناعة والمناجم والطاقة لدعم الشركة التونسية للكهرباء والغاز من أجل تخطي الصّعوبات التقنية والهيكلية ومواكبة الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجدّدة في ظل جملة الالتزامات والتعهّدات التي قطعتها في تعاقداتها مع أصحاب اللزمات من شركات عالمية مقابل عدم مسايرة القدرات الفنية والبشرية لتوسّع مهامّها وأدوارها.

وفي باب النقاش العام، أكّد العديد من النواب على ضرورة التعاطي مع الشركات الأجنبية بمزيد الحرص على السيادة الوطنية الطاقية وتثمين ما تزخر به تونس من مميزات مناخية وجغرافية قادرة على المساهمة في النهوض بالاقتصاد والدّفع بعجلة التنمية. منبهين إلى عدم الانسياق وراء الإغراءات المالية التي تعرضها الشركات الأجنبية في مجال إنتاج الطاقات البديلة مقابل استغلال مقدرات البلاد من مدّخرات مائية وأراض يمكن تثمينها في المجال الفلاحي.

وتعقيبا عن تدخلات النوّاب واستفساراتهم، اعتبر ممثلو كنفدرالية المؤسّسات المواطنة التّونسية أن مختلف المشاكل التي ترافق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطاقات البديلة، وما تعلق منها باللزمات والتراخيص والشركة التونسية للكهرباء والغاز، ربما تكون لها انعكاسات سلبية على كل الأطراف المتداخلة وهو ما يتطلب وقفة

تأمل ومراجعة شاملة تشارك فيها مختلف الأطراف ذات الصّلة في إطار حوار معمّق للخروج بحلول عملية ناجعة.

هذا وقد دعا رئيس اللجنة إلى ضرورة جلوس ممثلي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية مع وزارة الصناعة والمناجم والطاقة على طاولة الحوار لاستخلاص الحلول الكفيلة بتذليل الصعوبات والعراقيل الإدارية والتقليص من التراخيص وتحقيق المساواة بين المستثمرين الأجانب والباعثين التونسيين، وتحديد الهياكل المعنية بهذا المجال لتفادي تداخل الأدوار وضعف المساهمة في نجاح برنامج التحوّل الطاقي.

رئيس اللجنة	مقرّر اللجنة
محمد ماجدي	ريم المعشاوي